بسم الله الرحمن الرحيم
صلى الله عليك يا ولي العصر أدركنا

اعتبارسنجی حدیث ۴

نشر معارف اهل بیت علیهم‌السلام ۹۳

سرشناسه ملکیان، محمدباقر، ۱۳۶۰ -

عنوان و نام پدیدآور التحلیل‌الفهرستی: دراسة فی منهج قدماء الامامیة ومسلکهم فی‌العمل بالاخبار ودورالفهارس فیه/ محمدباقر ملکیان؛ [برای] پژوهشکده معارف اهل‌بیت علیهم‌السلام.

مشخصات نشر قم: نشر معارف اهل‌بیت الطاهرین علیهم‌السلام، ۱۴۴۶ق.= ۱۴۰۴.

مشخصات ظاهری ۳۸۶ص.

فروست نشر معارف اهل‌بیت علیهم‌السلام؛ ۹۳. اعتبارسنجی حدیث، ۴.

شابک ۹۷۸-۶۲۲-۵۶۶۳-۳۳-۶

وضعیت فهرست نویسی فیپا

یادداشت زبان: عربی.

موضوع حدیث -- نقد و تفسیر -- روش‌شناسی

Hadith -- Criticism, interpretation, etc. -- Methodology

حدیث -- نقد و تفسیر -- تاریخ

Hadith -- Criticism, interpretation, etc. -- History

احادیث -- مآخذ

Hadith -- Sources

علل‌الحدیث

'Elal al-hadith*

شناسه افزوده پژوهشکده معارف اهل‌بیت علیهم‌السلام

شناسه افزوده نشر معارف اهل‌بیت الطاهرین علیهم‌السلام

رده بندی کنگره BP۱۰۹

رده بندی دیویی ۲۹۷/۲۶۷

شماره کتابشناسی ملی ۱۰۰۲۷۷۲۹

مؤسسة معارف اهل بيت عليهم السلام

التحليل الفهرستي

دراسة في منهج قدماء الإماميّة ومسلكهم في العمل بالأخبار ودور الفهارس فيه

محمدباقر ملكيان

پژوهشکده معارف اهل‌بیت علیهم‌السلام

١٤٠٤

التَّحليلُ الفهرستيُّ

دراسة في منهج قدماء الإماميّة ومسلكهم في العمل بالأخبار ودور الفهارس فيه

محمدباقر ملکیان

پژوهشکده معارف اهل‌بیت علیهم‌السلام

ناشر: نشر معارف اهل‌بیت الطاهرین علیهم‌السلام
چاپ: اشراق نوبت چاپ: اول، ۱۴۰۴ش
شمارگان: ۵۰۰نسخه

تمام حقوق محفوظ است.

مرکز پخش

قم، خیابان معلم، مجتمع ناشران، طبقه همکف، پلاک ۱۱، تلفن: ۳۷۸۴۲۴۴۳ - ۰۲۵

الفهرس

كلمة المعهد ١٣
مقدّمة ١٧
منهجنا في البحث ١٩
التمهيد ٢١
معايير الصحّة عند القدماء والمتأخّرين ٢١
السند بين المتأخّرين والقدماء ٢٥

الفصل الأوّل: التعريف بالمفاهيم والمصطلحات/ ٣١

الفهرست في اللغة والاصطلاح ٣٣
الفهارس في الحضارة الإسلامية: أنواعها، ووجوه التشابه والافتراق ٣٤
١. فهرست ابن النديم (المتوفّى ٣٨٠ق) ٣٤
الأوّل: ترتيب الكتاب ٣٥
الثاني: محتوى فهرست ابن النديم ٣٨
تنبيه ٤١
الثالث: مصادر فهرست ابن النديم ٤١
الرابع: قيمة فهرست ابن النديم والفارق بينه وبين فهارس الإمامية ٤٢
الخامس: هل تمّ عمل ابن النديم في فهرسته؟ ٤٣
السادس: ما نقل أصحابنا في فهارسهم عن فهرست ابن النديم ٤٤

١. إسماعيل بن عليّ بن إسحاق بن أبي سهل بن نوبخت ٤٤
٢. بُنْدار بن محمّد بن عبد الله ٤٦
٣. ثابت الضرير ٤٧
٤. الحسن بن عليّ بن فضّال التيملي بن ربيعة بن بكر ٤٧
٥. الحسن بن محبوب السرّاد ـ ويقال له الزرّاد ـ ٤٨
٦. داود بن أبي زيد ٤٨
٧. ربيع بن أبي مدرك ٤٨
٨. صفوان بن يحيى ٤٩
٩. عليّ بن إبراهيم بن هاشم القمّي ٤٩
١٠. عليّ بن إبراهيم بن يعلى ٤٩
١١. عبد الله بن محمّد البلوي ـ من بلى قبيلة ـ من أهل مصر، وكان واعظاً، فقيهاً ٥٠
١٢. عمر بن أبي زياد الأنباري ٥٠
١٣. عمّار بن معاوية الدهني ٥٠
١٤. عيسى بن مهران ٥١
١٥. الفضل بن شاذان النيشابوري ٥١
١٦. محمّد بن إبراهيم بن يوسف الكاتب ٥٢
١٧. محمّد بن مسعود العيّاشي ٥٢
١٨. محمّد بن الحسن العطّار ٥٧
١٩. أبو سلمة البصري ٥٧
٢٠. أبو خالد، ابن عمرو بن خالد الواسطي ٥٧
٢١. أبو الحسين، ابن معمّر الكوفي ٥٧
٢٢. أبو عبد الله الحسني ٥٨
٢. الفهارس عند أهل السنّة ٥٨
الأوّل. تاريخ الفهارس عند أهل السنّة ٥٩
الثاني: تنوّع تسميات الفهارس عند أهل السنّة ٦٠
الثالث: دوافع كتابة الفهارس عند أهل السنّة ٦٦
الرابع: التعريف الإجمالي ببعض فهارس أهل السنّة ٦٧
١. فهرست ابن خَير الإشبيلي (٥٠٢ ق-٥٧٥ق) ٦٧

٢. فهرست ابن عطيّة (٤٨١ق- ٥٤٢ق) ٧١
٣. فهرست ابن حجر (٧٧٣ق-٨٥٢ق) ٧٧
٣. فهارس الإمامية ٨٤
١. فهرست سعد بن عبد الله بن أبي خلف الأشعريّ القمّي (م ٣٠١ق) ٨٦
الأوّل: طريق محمّد بن الحسن بن الوليد ٨٦
الثاني: طريق عليّ بن الحسين بن بابويه (والد الشيخ الصدوق) ٨٧
الثالث: طريق أحمد بن محمّد بن يحيى العطّار ٨٧
٢. فهرست عبدالله بن جعفر الحميريّ القمّي (٣٠٥ق) ٨٨
٣. فهرست حُمَيد بن زياد النينوائيّ (٣١٠ق) ٩١
٤. فهرست محمّد بن جعفر بن بطّة القمّي (٣٣٠ق) ٩٦
الأوّل: طريق الحسن بن حمزة ٩٧
الثاني: طريق أبي المفضّل الشيباني ٩٨
٥. فهرست محمّد بن الحسن بن الوليد القمّي (ت ٣٤٣ق) ١٠٠
الأوّل: طريق ابن أبي جيد ١٠١
الثاني: طريق الشيخ الصدوق ١٠١
الثالث: طريق ولد المؤلّف (أحمد بن محمّد بن الحسن بن الوليد) ١٠٢
٦. فهرست جعفر بن محمّد بن قولويه القمّي (ت ٣٦٨ق) ١٠٣
الأوّل: طريق الشيخ المفيد ١٠٤
الثاني: طريق الحسين بن هَديَّة ١٠٤
الثالث: طريق الحسين بن عبيد الله الغضائري ١٠٤
الرابع: طريق ابن نوح السيرافي ١٠٥
الخامس: طريق ابن عبدون ١٠٥
٧. فهرست الشيخ الصدوق (ت ٣٨١ق) ١٠٦
الأوّل: طريق الشيخ المفيد ١٠٧
الثاني: طريق الحسين بن عبيد الله الغضائريّ ١٠٧
٨. فهرست أحمد بن عبد الواحد بن أحمد البزّاز المعروف بابن عبدون (ت ٤٢٣ق) ١١٤
الأوّل: طريق الشيخ الطوسيّ ١١٥
الثاني: طريق النجاشيّ ١١٥

الفهارس الموجودة ١٢٠
١. فهرست الشيخ الطوسيّ ١٢١
هل وُفِّق الشيخ لتكميل الفهرست أم لا؟ ١٢٤
٢. فهرست النجاشيّ ١٢٦
تنبيهات ١٢٧
مشتركات فهرستي الشيخ والنجاشيّ ١٣٢
١. التعريف بجوانب حياة الرواة ١٣٢
أ. التعريف بأنساب العرب وقبائلهم ومواليهم ومواطنهم ١٣٢
ب. التعريف بطبقات الرواة ١٣٣
ج. تعديل الرواة أو جرحهم ١٣٤
٢. التعريف بخصائص الكتب ١٣٤
٣. كيفيّة ذكر الإسناد والطرق إلى الكتب ١٣٤
أ. التنبيه على اختلاف النسخ ١٣٥
ب. انتقاء الروايات الصحيحة في النقل ١٣٥
ج: التنبيه على أنحاء التحمّل ١٣٦
مصادرهما ١٣٦
تعارض قول النجاشيّ والشيخ ١٤١
كلمة في معالم العلماء وفهرست منتجب الدين ١٤٢
محتوى فهارس الإمامية ١٤٥
١. عنوان المؤلّفات وموضوعاتها: ١٤٥
أ. الكتاب ١٤٧
ب. الأصل ١٤٨
ج. النوادر ١٥٦
د. النسخة ١٥٨
٢. شهرة الكتاب ١٥٩
٣. وصف الكتب ١٦٧
أ. تبويب الكتب وكيفية التبويب ١٦٧
ب. حجم الكتاب ١٦٨

ج. الإشارة إلى اكتمال التصنيف وعدمه ١٦٨
د. اعتبار الكتاب ١٦٨
هـ. العنوان المعروف للكتب ١٧٠
٤. اختلاف نسخ الكتاب، وتحريراته ١٧٠
معرفة اختلاف نسخ الكتب ١٧٣
وجوه اختلاف النّسخ ١٧٥
٥. البحث حول نسبة الكتاب إلى المؤلّف ١٧٩
٦. البحث الرجاليّ في الفهارس ١٨٤
٧. فهارس الإمامية والمدارس الحديثية ١٨٥
٨. الإشارة إلى تنقيح بعض التراث ١٩١
٩. الفهارس ومعرفة طبقات الرواة ١٩٤
١٠. طرق تحمّل الكتاب في الفهارس ١٩٥
الفهارس وثيقة ثقافية رائعة للإمامية ١٩٦
مصادر الفهارس، والربط بين الفهارس ١٩٦
١. الفهارس الأخرى ١٩٦
٢. الإجازات ١٩٨
الفرق بين الإجازة والفهرست ٢٠٠
٣. الوجادة ٢٠٠
تنبيه: تعدّد العناوين واختلاف المصادر ٢٠٠
خاتمة في الإجازة ٢٠٤
طرق تحمّل الحديث ٢٠٤
الإجازة في اللغة والاصطلاح ٢٠٩
فوائد الإجازات ٢١٠
إجازات الشيعة القدامى ٢١٤
الإجازات الحقيقية والإجازات التشريفية ٢١٦
تعليق الأسانيد بالإجازات ٢٣٣
المراد من «رواياته» في «أخبرنا بكتبه ورواياته» ٢٣٨
تقسيم الإجازات ٢٣٩

الفصل الثاني: التحليل الفهرستيّ/ ٢٤٣

التعريف بالتحليل الفهرستيّ ٢٤٥
المباني النظريّة للتحليل الفهرستيّ ٢٤٧
أ. الاهتمام بالمكتوب عند الإمامية ٢٤٧
ب. كلام في حجّية أخبار الآحاد ٢٥٣
مسلك القدماء في العمل بالأخبار ودور الفهارس فيه ٢٥٣
كلمات القدماء حول التحليل الفهرستيّ ٢٥٣
الوجه في إعراض المتأخّرين عن المنهج الفهرستيّ ٢٦١
١. ضياع كثير من مصادر الأصحاب ٢٦١
٢. اختيار الروايات في الكتب الفقهية ٢٦٤
٣. القول بحجّية خبر الواحد تعبّداً ٢٦٥
الفرق بين التحليلين الفهرستيّ والرجالي ٢٦٧
تاريخ التحليل الفهرستيّ ووجه الحاجة إليه (صحيحة يونس بن عبد الرحمن) ٢٦٨
إلى من نُسب هذا التحليل؟ (التحليل الفهرستيّ في كلمات المعاصرين) ٢٦٩
التأليف في التحليل الفهرستيّ ٢٧٣

الفصل الثالث: طرق معرفة الكتاب واستعادتها وإحيائها/ ٢٧٥

أقسام مؤلّفات الأصحاب ٢٧٧
فوائد معرفة الكتب ٢٧٨
مشاكل معرفة الكتب واستعادتها ٢٨١
الطرق والقرائن لمعرفة الكتب ٢٨٦
الأخذ بالتوسّط ٢٨٧
دواعي الأخذ بالتوسّط ٢٩٢
الأخذ بالتوسّط وتصحيح السند ٢٩٣
رجوع إلى طرق معرفة الكتب ٢٩٤

الفصل الرابع: الاعتراضات على التحليل الفهرستيّ/ ٣٠٧

إيرادات على المباني النظرية للتحليل الفهرستيّ ٣٠٩
تعليق ومناقشة ٣١٨
إيرادات على ما ذكرنا حول مسلك القدماء في العمل بالأخبار ودور الفهارس فيه ٣١٩

الفصل الخامس: رؤية جديدة في المباحث الرجالية/ ٣٣٥

١. هل يمكن الاستدلال بعبارة الشيخ في العدّة على وثاقة النوفليّ؟ ٣٣٧
٢. المناقشة في دلالة مقدّمة كامل الزيارات على توثيق رجاله؟ ٣٤١
تنبيه: كلمة حول تفسير القمي ٣٤٣
٣. شيخوخة الإجازة تدلّ على الوثاقة أم لا؟ ٣٤٣
٤. كثرة الرواية ودلالتها على الوثاقة ٣٤٧
٥. الاستثناء من رجال نوادر الحكمة ومفهومه ٣٤٨
الأولى: دلالة الاستثناء بالمفهوم الموافق على ضعف المستثنين ٣٤٩
الثانية: دلالة الاستثناء بالمفهوم المخالف على وثاقة غير المستثنين ٣٥١
٦. أصحاب الإجماع ٣٥٢
٧. مشايخ الثقات ٣٥٦
٨. التحليل الفهرستيّ وحجّية المضمرات ٣٥٧
تعريف الحديث المضمر ٣٥٧
الأقوال في حجّية الحديث المضمر ٣٥٨
٩. التحليل الفهرستيّ وتمييز المشترك ٣٦٠
المصادر والمراجع ٣٦٣

كلمة المعهد

يعتقد الشيعة الإماميّة، بحقٍ، أنّ النبيّ ﷺ، وأهل بيته الطاهرين عليهم السلام هم وحدهم هداة البشرية والذين يأخذون بيد الإنسان إلى شاطئ السعادة الحقيقة، ويرشدونه إلى الغاية والهدف من الخلق. ولا يمكن نيل الحقائق المتعالية وإدراك عالم الغيب دون الاستعانة بهم. وقد بيّنوا للإنسان الحسن من القبيح والخير من الشرّ، بالاستناد إلى عصمتهم وعلمهم اللدنيّ، وهم الذين، عبر التاريخ، أخذوا بيد البشرية ووضعوها في صراط الحياة العقلانيّة التي يريدها الله للإنسان. وهؤلاء العظام هم الذين كشفوا الكثير من الحجب للعقل الإنسانيّ، وبيّنوا له التوحيد الحقيقيّ، وأرشدوه إلى الأخلاق الفطريّة والسعادة الخالدة. ولسنا نشكّ في أنّه لولا هؤلاء الهداة الميامين، لما انكشفت للإنسان شريعة ولا معرفة بالله، ولاستُبدِلت التعاليم الإلهية التي بيّنها رسول الله ﷺ للمسلمين بتعاليم محرّفة أعطيت اسم الدين وليست منه.

ومن الواضح أنّ الهدايات التي صدرت عن المعصومين عليهم السلام لم تكن تصل إلى جميع الموالين حتى في عصر الحضور؛ وهذا بسبب اتّساع الرقعة الجغرافية التي ينتشر فيها محبّو أهل البيت عليهم السلام من جهة، ومن جهة أخرى نتيجة ضعف وسائل الاتّصال في ذلك الزمان، والأوضاع الاجتماعية والثقافية والمعيقات والظروف السياسية من جهة ثالثة. ذلك كلّه حال دون بيان الحقائق والتعاليم الإلهية لجميع الناس بدرجة واحدة.

والوسيلة التي كانت متاحة في ذلك الزمان لنقل العلوم والمضامين الهدائية، هي النقل الشفهي المعتمد على الحفظ والذاكرة مع ذكر الوسائط، أو النقل عبر الكتابة والتدوين. وقد بقي هذا الأسلوب معتمدا منذ ما قبل اكتشاف الطباعة إلى عصرنا هذا مع شيء من التغيير الطفيف. ولهذا الأسلوب في النقل آفات أهمّها: التصحيف، والتحريف، والجعل والوضع، وعجز بعض الناقلين عن إدراك المضمون الواقعيّ للكلام الواصل إليهم.

هذا ولكنّ المعصومين عليهم السلام نبّهوا شيعتهم وأصحابهم ولفتوا نظرهم إلى اعتماد الوسائل الصحيحة للنقل وفهم الحديث، ودعوهم إلى تجنّب الأشخاص غير الموثوقين والأساليب غير السليمة للنقل. وقد استطاع أتباع المعصومين عليهم السلام وأصحابهم المحافظة على التراث الفكري والثقافي الذي وصلهم عنهم، واستطاعوا حمايته من أشكال التحريف وغيره من الآفات المشار إليها أعلاه إلى درجة كبيرة.

وقد واجه التراث الحديثيّ للشيعة الذي هو في الحاضن الأساس لنقل المعارف الهدائية لأهل البيت (عليهم السلام) بعض تلك التحدّيات والأسئلة التي تدفع إلى الشكّ فيه مضافًا إلى سوء التفسير أحيانًا، ولكنّ علماء الشيعة عبر التاريخ اجترحوا الكثير من الأفكار والمناهج لحفظ هذا التراث وتجنيبه تلك المشكلات، ونجحوا إلى درجة كبيرة في حفظه وصونه من العناصر الدخيلة ما أدّى إلى تحوّل التراث الحديثيّ إلى حاضنة موثوقة للحقائق والتعاليم الوحيانية.

مع جميع الأوصاف والجهود المذكورة لدراسة معايير توثيق الروايات، نحن بحاجة إلى ملاحظة القرائن والأساليب المختلفة من زوايا عديدة، وإحدى الطرق والأساليب لدراسة اعتبار الأحاديث وتوثيقها هي دراستها على أساس قيمة الكتاب المروية فيها، وهو ما يعبَّر عنه تارة بالأسلوب «الفهرستي» وتارة أخرى «التوثيق طبقًا للكتاب». وخلافًا للأسلوب الرجالي، يستفاد في هذا الأسلوب من القرائن المختلفة لبحث اعتبار الروايات في أحد الكتب الحديثية أو عدم اعتبارها، ولا يكتفى بمجرد بحث الرجال الواقعين في أسانيدها فقط.

وعلى الرغم من أنّ هذا الأسلوب من التوثيق كان متعارفًا بين الفقهاء منذ قديم الأيام، غير أنّه ـ في ضوء التأليفات الحديثة ـ بحاجة إلى تبيين وتطبيق واقعي كما حصل في الكتاب الذي بين أيدينا. وعليه، فهذا الكتاب بصدد بحث تاريخ هذه الرؤية منذ القدم إلى يومنا هذا، ودراسة المباني النظرية لهذا المنهج في توثيق الأحاديث، وذكر الفوارق بين الأسلوبين المذكورين في التوثيق، ومن ثم الردّ على الإشكالات المطروحة على الأسلوب الفهرستي، وبحث نتائجه وتداعياته في علم الرجال. ونأمل أن يكون محتوى هذه الدراسة مفيدًا لطلاب العلوم الدينية في السطحين الثالث والرابع، خصوصًا الدارسين لعلوم الحديث والمعارف الشيعية،

وكذلك الطلاب الجامعيين في أقسام علوم القرآن والحديث؛ لفهم المباني النظرية لهذا المنهج.

حمل هذا الكتاب عنوان «التحليل الفهرستي، دراسة حول منهج قدماء الإمامية ومسلكهم في العمل بالأخبار ودور الفهارس فيه»، وجاء بقلم الفاضل المحترم محمد باقر ملكيان، وهو من الباحثين المعروفين في هذا المضمار، وقد طُبع في قسم الدراسات الحديثية في معهد معارف أهل البيت عليهم السلام.

ونحن إذ نشيد بعلماء الشيعة الأعلام وفقهائهم الكرام، الماضين والحاليين، نؤكد على أنّ هذه الدراسة تمثل منطلقًا لخطاب علمي في مثل هذه المجالات، سائلين المولى عزّ وجلّ أن يحظى نشر هذه الدراسات والبحوث بقبوله ورضاه، ورضا المولى صاحب العصر والزمان أرواحنا فداه، وأن يسهم في فسح المجال لدراسات مستقبلية وحوارات علمية في مجال الدراسات الحديثية. ولا ريب في أنّ لملاحظات القرّاء الكرام ومقترحات الفضلاء الأعلام دورًا في النهوض بأجواء الحوار العلمي في الدراسات الحديثية، وإيجاد أرضية ملائمة لتطوير علوم الحديث لدى الشيعة أكثر من أيّ وقت مضى.

وفي الختام، نتقدم بوافر الشكر والتقدير للمؤلف المحترم، وكذلك أعضاء قسم الدراسات الحديثية في المعهد، والمدير الفاضل لهذا القسم سماحة حجة الإسلام والمسلمين وحيد عابد، وسماحة حجة الإسلام والمسلمين حسن قاسمي الذي أخذ على عاتقه تقييم الكتاب، وكلّ من أسهم في المراحل المختلفة لطباعة الكتاب، ومنهم السيد هادي ناطقي المسؤول عن مراجعة النصّ وعلى الخصوص السيد مسعود أقوام كرباسي المدير التنفيذي لدار النشر.

محمد تقي سبحاني

رئيس معهد معارف أهل البيت عليهم السلام

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين، وصلّى الله على محمّد سيّد الكونين وآله الطيّبين الطاهرين

لا سيّما بقية الله في الأرضين أرواح العالمين لتراب مقدمه الفداء

ولعنة الله على أعدائهم أجمعين

اللّهم يسّر لنا ولا تعسّر

مقدّمة

الحديث الشريف حاكٍ عن السنّة الشريفة، وأحد المصادر الأربعة لاستنباط المعارف والأحكام عند المسلمين؛ بل هو أهمّ هذه المصادر من حيث الشمول والاستيعاب لكثير من الفروع والمسائل، بحيث لو حذفنا الأحاديثَ من مصادر المسلمين لما بقي من موسوعاتهم الفقهية والاعتقادية والتفسيرية إلّا جزء صغير؛ كما لا يخفى.

وهذه الحاجة والعناية إلى الأحاديث أوجبت تأسيس علوم تبحث في الحديث لجهة إثبات الصدور وتعيين الدلالة.

ومن أهمّ هذه العلوم علم الرجال الّذي منّ الله على المسلمين به، فعلم الرجال يتولّى البحث في إحراز صدور الأحاديث وصحّة إنتسابها إلى المعصوم عليه السلام. ولعلّ هذا واضح لمن راجع الكتب المتعدّدة في علم الرجال الّتي ألّفها أعلام الفريقين.

ثمّ إنّه لا ريب في أنّ ما يحصل من علم الرجال ـ مع كثرة مصادره ومباحثه وتضارب الآراء والأقوال فيه ـ هو الظنّ بصدور رواية أو عدم صدورها غالباً دون القطع واليقين فلأجله اهتمّ

أعلام الفريقين- مع عنايتهم التامّة بعلم الرجال -بعلوم أخرى فأصحابنا الإمامية تفطّنوا إلى علمٍ آخر نسمّيه بعلم الفهارس مضافًا إلى اهتمامهم بعلم الرجال. وعلى حدّ تعبير سيّدنا الأستاذ المدديّ ﷾: إنّ الله منّ على الشيعة بعلم الفهرست.

والمراد من علم الفهرست هو البحث في كتب الحديث من حيث الحجّية والاعتبار.

ثمّ إنّ هذا العلم وإن كان شائعاً بين قدماء أصحابنا ﷺ بحيث إنّهم ألّفوا فيه كتباً عدّة[١] إلّا أنّ أكثر المتأخّرين من أصحابنا تركوه بالمرّة، واكتفوا بعلم الرجال لإثبات الصدور عن المعصوم.[٢]

ثمّ في هذه العقود الأخيرة قام المحقّق الخبير والمدقّق الفقيه سيّدنا الأستاذ السيّد أحمد الموسوي المدديّ ﷾ بتحليل منهج القدماء تحليلاً مستوعباً دقيقاً، وسمّاه بالتحليل الفهرستيّ. وهو جدّ واجتهد في دروسه الفقهية ومحاضراته العلمية القيّمة الّتي ما زالت مستمرّة، في تبيين التحليل الفهرستيّ وجذوره وآثاره وفوائده، وأوضح كثيراً من المباحث الّتي ترتبط به.

وقد استفدنا مع ثلّة من فضلاء تلاميذه من نمير علمه وتحقيقاته القيّمة، وناقشنا هذه المباحث مع بعض زملائنا الأفاضل. وقد أوردنا بعض هذه المباحث بالاختصار في المقدّمة الّتي كتبناها لكتاب «رجال النجاشيّ».[٣]

ولكن ذلك كلّه كان على نحو الاختصار، ما يبقىٰ باب السؤال مفتوحًا حول عددٍ من الأمور ذات الصلة بهذا العلم، ولأجل هذا عملنا على متابعة البحث في هذا الموضوع بالتفصيل، وذلك على مدى سنين طويلة،[٤] مع الاعتراف بالقصور والتقصير، وبأنّ عملنا هذا غيرُ خالٍ من الإشكالات والنواقص، فلا بدّ من تجديد النظر فيه وإصلاحه، وذلك يتوقّف على تكرّم الأفاضل بالنظر في هذه الدراسة وتقديم الاقتراحات لتكميلها.

---

١. راجع: بحث فهارس الشيعة الموجودة والمفقودة في الفصل الأوّل.

٢. نعم، إنّ الأخباريين تفطّنوا إلى بعض مشكلات علم الرجال، وأرادوا اتّباع منهج القدماء في البحث حول الصدور، ولكن لم يصلوا إلى عمق الأمر.

٣. وقد طبع المجلّد الأوّل منه بقم سنة ١٤٣٧ق.

٤. من سنة ١٤٣٥ق -وهي السنة الّتي صحّحنا فيها *رجال النجاشيّ*- إلى اليوم؛ والحمد لله ربّ العالمين.

منهجنا في البحث

وبعد، فإنّنا قد رتّبنا هذه المباحث في مقدّمة وخمسة فصول:

التمهيد: وقد عالجنا فيها معايير الصحّة عند القدماء والمتأخّرين، وشرحنا المراد من التحليل الفهرستيّ.

الفصل الأوّل: خصّصناه للبحث في المفاهيم، وفي الفهارس وأهميّتها في الحضارة الإسلاميّة، وخصائص فهارس الإماميّة، والفرق بين الإجازة والفهرست.

الفصل الثاني: التحليل الفهرستيّ، وفي هذا الفصل تعريف بالتحليل الفهرستيّ، والمبادئ النظرية للتحليل الفهرستيّ، والفرق بين التحليل الفهرستيّ والتحليل الرجاليّ.

الفصل الثالث: التحليل الفهرستيّ وطرق معرفة الكتب، وقد نبحث في هذا الفصل عن عدّة أمور، مثل: طرق معرفة الكتب، وفوائدها، ومشاكلها، والأخذ بالتوسّط.

الفصل الرابع: ما يرد على التحليل الفهرستيّ، وفيه ردود على إشكالات طُرحت حول التحليل الفهرستيّ.

الفصل الخامس: رؤية جديدة في المباحث الرجالية، وفي هذا الفصل ذكرنا عدّة مسائل طُرحت في مبحث التوثيق في علم الرجال إلّا أنّه يمكن طرحها من منظار آخر، مثل مسألة الاستثناء من رجال نوادر الحكمة ومفهومه، وكذا مسألة شيخوخة الإجازة ودلالتها على الوثاقة.

ثمّ إنّ هذه المباحث ناقصة، ولا بدّ من تكميلها بفصل آخر، وهو تحليلُ رواياتِ بابٍ فقهي -مثل الطهارة أو الصلاة- بهذا الأسلوب. فلا بدّ للقارئ العزيز أن يفعل هذا بنفسه، لأن ما كتبناه ليس إلّا قواعد ومبادئ عامّة ربما لا تكون مفيدة دون هذا العمل.

كما لا بدّ من دراسة فهرست النجاشيّ ومقارنته مع فهرست الشيخ الطوسيّ حتّى تظهر كيفية التحليل الفهرستيّ.

وفي الختام أقول إنّ هذه البحوث مستفادةٌ من سيّدنا الأستاذ المدديّ ﷾، وعلى الرغم من ذلك فإنّ ما فيها من القصور والتقصير فهو منّي.

وأشكر كلّ من أعانني في تحرير هذه المباحث وتدوينها، وأخصّ بالذكر صديقي الفاضل

الشيخ محمّد عرفان مكارمي الّذي شجّعني على إكمال هذا العمل والتسريع فيه، و صحّح كثيراً من أخطائي وهفواتي، وأشار إليّ ببعض الاقتراحات، فلله تعالى درّه وعليه أجره.

وأشكر زوجتي العزيزة الّتي أسهمت في ترتيب بعض مذكّراتي، وكان لها دور في تأمين فرصة الاشتغال العلميّ على هذا البحث.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين، وصلّى الله على سيّدنا محمّد وآله الطاهرين.

قمّ المقدّسة

المتمسّك بالثقلين

محمّد باقر ملكيان

التمهيد

معايير الصحّة عند القدماء والمتأخّرين

لم تكن معايير الصحّة عند القدماء كما هي عند المتأخّرين. فالمتأخّرون يلاحظون قوّة السند[1] واعتباره، ويقولون ـ مثلاً ـ: الخبر صحيح، أو موثّق، أو حسَنٌ، أو ضعيفٌ.[2] أمّا القدماء من أصحابنا فقد كانوا يهتمّون بالبحث السنديّ ولكن لم يكن اعتبار الحديث مرهونًا بالسند وحده؛[3] ولأجل هذا نراهم يصحّحون الخبر على الرغم من ضعف سنده، ومن الأمثلة على ذلك:

---

١. الصحّة والضعف عند المتأخّرين من صفات السند، وأمّا قولنا: «في خبر صحيح»، فهو من باب الوصف بحال المتعلّق، والأصل فيه: «خبر سنده صحيح».

٢. الصحيح عند المتأخّرين هو الخبر الّذي كلّ راوٍ من رواته إماميٌّ عدلٌ ضابطٌ.

والمُوَثَّق: هو الخبر الّذي يرويه الثقاة من غير الإمامية.

والحسن: هو الخبر الّذي يرويه الإمامية الممدوحون بغير الوثاقة.

والضَّعِيف: هو الخبر الّذي يقع في سلسلة سنده راوٍ أو أكثر من المجروحين أو المحكومين بفساد المذهب. وقد يُطلق على معلوم الفسق أو المجهول (الإسترآباديّ، *لبّ اللباب*، ص٩١-٩٣).

٣. قال الإسترآبادي: الصَحِيح: وهو عند القدماء عبارة عن خبر يعتمدونه، ويطمئنّون بصدق صدوره، ويثقون بكونه عن معصوم عليه السلام وإن اشتملت سلسلة سنده على غير الإماميّ، كما أجمعوا على تصحيح ما يصحّ عن أبان بن عثمان وهو ناووسي، سواء كان منشأ وثوقهم كون الراوي من الثقات أو أمارات أُخر، وسواء حصل لهم القطع بصدوره أو الظنّ.

والقولُ بانحصار الصحيح عندهم في قطعيّ الصدور ـ كما عن بعضٍ ـ فاسدٌ كما لا يخفى، فإنّ الخبر عندهم على ضربين: صحيح وضعيف، والضعيف عبارة عمّا لم يُعتمد عليه. فالصحيح عبارة عمّا اعتمد عليه وإن لم يقطع بصدوره، كما في أخبار الآحاد. ويدلّ على ذلك عبارة شيخ الطائفة ـ وهو من أجلّة القدماء ـ حيث قال في أوّل الاستبصار: وأمّا القسم الآخر فهو كلّ خبر لا يكون متواتراً ويتعرّى من واحدة من هذه القرائن، فإنّ ذلك خبر واحد، ويجوز العمل به على شروط.

وكذا ما حُكي عن الصدوق من قوله: كلّ ما لم يحكم ابن الوليد بصحّته فهو عندنا غير صحيح، فإنّ ظاهره الاعتماد على تصحيحه ☜

- ما رواه الصدوق والشيخ بإسنادهما عن الفضل بن شاذان قال: روى عبد الله بن الوليد العَدَني صاحب سفيان قال: حدّثني أبو القاسم الكوفيّ صاحب أبي يوسف، عن أبي يوسف قال: حدّثنا ليث بن أبي سُلَيْم عن أبي عمرو العبدي، عن عليّ بن أبي طالب عليه السلام.

ثمّ نقلاً عن الفضل أنّه قال: هذا حديث صحيح على موافقة الكتاب.[١]

وظاهرهما تقرير الفضل على ذلك، مع أنّه لا شكّ في أنّ رجال السند لم يوثّقوا عند الشيعة، بل بعضهم مثل أبي يوسف مذموم عندهم.

- ما رواه الصدوق عن عليّ بن عبد الله بن أحمد الأسواري الفقيه قال: حدّثنا مكّي بن سَعْدَوَيْه البَرْذَعي قال: حدّثنا أبو محمّد نوح بن الحسن قال: حدّثنا أبو سعيد جميل بن سعد قال: أخبرنا أحمد بن عبد الواحد بن سليمان العَسْقَلاني، قال: حدّثنا القاسم بن حميد قال: حدّثنا حمّاد بن سَلَمة، عن عاصم بن أبي النَّجُود، عن زِرّ بن حُبَيْش.

ثمّ قال في ذيله: هذا الخبر صحيح.[٢]

والأمر فيه كسابقه.

- ما رواه ابن إدريس عن غياث بن كَلُّوب، عن إسحاق بن عمّار، عن جعفر عليه السلام، ثمّ قال في ذيله: هذا خبر صحيح، لأنّ الإجماع منعقد من أصحابنا عليه.[٣]

وغياث عامّي،[٤] ولو قلنا بوثاقته فالخبر من جهته ليس بصحيح عند المتأخّرين.

فإنّهم -كما ترى- استندوا في تصحيح الخبر إلى موافقته الكتاب أو الإجماع.

كما إنّا وجدنا روايات كثيرة عبّر عنها قدماء أصحابنا بالضعيفة مع أنّها صحيحة أو ليست بضعيفة على مصطلح المتأخّرين.

☜ وعدم الاعتماد على تصحيح غيره لا بيان كون ما حكم بصحّته مقطوع الصدور (الإسترآباديّ، *لبّ اللباب*، ص٩٠-٩١).

١. الصدوق، *من لا يحضره الفقيه*، ج٤، ص٢٥٩، ح٥٠٦٣؛ الصدوق، *علل الشرائع*، ج٢، ص٥٦٩؛ الطوسيّ، *تهذيب الأحكام*، ج٩، ص٢٥٠، ح٧.

٢. الصدوق، *علل الشرائع*، ج٢، ص٣٧٩-٣٨٠.

٣. ابن إدريس، *السرائر*، ج٢، ص٢٠٠.

٤. الطوسيّ، *عدّة الأصول* (ط.ج)، ج١، ص١٤٩-١٥٠.

منها: ما رواه الشيخ بإسناده عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن محمّد بن إسماعيل بن بَزيع قال: سألت الرضا عليه السلام، إلخ.

ثمّ قال الشيخ في ذيله: هذا خبر ضعيف شاذّ.[١]

مع أنّ الخبر صحيح سنداً.

ومنها: ما رواه الشيخ أيضاً بإسناده عن الحسين بن سعيد، عن النَّضْر، عن عاصم، عن محمّد بن قَيْس، عن أبي جعفر عليه السلام، إلخ.

وقال الشيخ في ذيله: هذا الخبر ضعيف مخالف لما قدّمناه من الأخبار الصحيحة ولظاهر القرآن.[٢]

مع أنّ الخبر صحيح سنداً.

ومنها: ما رواه الشيخ أيضاً بإسناده عن أحمد بن محمّد، عن الحسن[٣] بن عليّ بن النعمان، عن حمّاد بن عثمان، عن عمر بن يزيد، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام، إلخ.[٤]

ثمّ قال الشيخ في ذيله: هذا الخبر ضعيف مخالف للأصول.

مع أنّ الخبر صحيح سنداً.

قال الشيخ الطوسيّ في *عدّة الأصول*:

القرائن الّتي تدلّ على صحّة متضمّن الأخبار الّتي لا توجب العلم أربعة أشياء:

[١.] منها: أن تكون موافقة لأدلّة العقل وما اقتضاه...

[٢.] ومنها: أن يكون الخبر مطابقاً لنصّ الكتاب، إمّا خصوصه أو عمومه، أو دليله، أو فحواه، فإنّ جميع ذلك دليل على صحّة متضمّنه...

---

١. الطوسيّ، *تهذيب الأحكام*، ج ١، ص١٨، ح٤٢.

٢. المصدر السابق، ج١٠، ص٨٨، ح١٠٧.

٣. في المصدر: الحسين. وما أثبتناه هو الصواب، كما في *الكافي*، ج٧، ص٣٨٢، ح١؛ الطوسيّ، *تهذيب الأحكام*، ج٦، ص٢٥٨، ح٨٦.

٤. الطوسيّ، *الاستبصار*، ج٣، ص٢٢، ح٤.

[٣.] ومنها: أن يكون الخبر موافقاً للسنّة المقطوع بها من جهة التواتر...

[٤.] ومنها: أن يكون موافقاً لما أجمعت الفرقة المحقّة عليه، فإنّه متى كان كذلك دلّ أيضاً على صحّة متضمّنه.[١]

إلّا أنّهم كما قلنا اعتنوا بالسند أيضاً لكن ليس كعناية المتأخّرين به، بل نظروا إلى السند من جهة أنّه طريق إلى الكتب، حيث إنّ الاعتبار والحجّية عندهم بالكتب، وبذلك صرّحوا، فلأجله ضعّفوا الرواية الّتي لا توجد في الأصول المعتمدة.[٢]

قال الشيخ البهائيّ:

كان المتعارف بينهم إطلاق الصحيح على كلّ حديث اعتضد بما يقتضي اعتمادهم عليه، أو اقترن بما يوجب الوثوق به والركون إليه وذلك أمور:

[١.] منها: وجوده في كثير من الأصول الأربعمئة الّتي نقلوها عن مشايخهم بطرقهم المتّصلة بأصحاب العصمة ـ سلام الله عليهم ـ، وكانت متداولة لديهم في تلك الأعصار، مشتهرة فيما بينهم اشتهار الشمس في رابعة النّهار.

[٢.] ومنها: تكرّره في أصل أو أصلين منها فصاعداً بطرق مختلفة وأسانيد عديدة معتبرة.

[٣.] ومنها: وجوده في أصل معروف الانتساب إلى أحد الجماعة الذين أجمعوا على تصديقهم، كزُرارة، ومحمّد بن مسلم، والفُضَيْل بن يَسار، أو على تصحيح ما يصحّ عنهم، كصَفْوان بن يحيى، ويونس بن عبد الرحمن، وأحمد بن محمّد بن أبي نصر، أو على العمل بروايتهم، كعمّار الساباطي ونظرائه، ممّن عدّهم شيخ الطائفة في كتاب العدّة، كما نقله عنه المحقّق في بحث التراوح من المعتبر.

---

١. الطوسيّ، *عدّة الأصول*، ج١، ص١٤٣-١٤٥.

٢. الصدوق، *من لا يحضره الفقيه*، ج٢، ص١١٧، وفيه: لم أجد شيئاً من ذلك في شيء من الأصول؛ الصدوق، *عيون أخبار الرضا* عليه السلام، ج١، ص٢٥٦، وفيه: هذا حديث غريب لم أجده في شيء من الأصول؛ المفيد، *المسائل العكبرية*، ص٩٤، وفيه: لا وجدناه في الأصول المعتمدة، وما كان هذا حكمه لم يصحّ التعلّق به والاحتجاج بمضمونه؛ الطوسيّ، *تهذيب الأحكام*، ج٤، ص١٦٩، وفيه: هذا الخبر لا يصحّ العمل به من وجوه، أحدها أنّ متن هذا الحديث لا يوجد في شيء من الأصول المصنّفة وإنّما هو موجود في الشواذّ من الأخبار؛ ومثله في *الاستبصار*، ج ٢، ص٦٦.

[٤.] ومنها: اندراجه في أحد الكتب الّتي عرضت على أحد الأئمّة ـ سلام الله عليهم ـ، فأثنوا على مؤلّفها، ككتاب عبيد الله الحلبي الّذي عرض على الصادق عليه السلام، وكتابي يونس بن عبد الرحمن، والفضل بن شاذان، المعروضين على العسكريّ عليه السلام.

[٥.] ومنها أخذه عن أحد الكتب الّتي شاع بين سلفهم الوثوق بها والاعتماد عليها، سواء كان مؤلّفها من الفرقة الناجية الإماميّة، ككتاب الصلاة لحَريز بن عبد الله السِّجِسْتَاني، وكتب بني سعيد، وعلي بن مَهزيار، أو من غير الإماميّة، ككتاب حفص بن غياث القاضي، والحسين بن عبيد الله السَّعدي، وكتاب القبلة لعليّ بن الحسن الطاطِري.[١]

فالمتأخّرون يقسِّمون الخبر إلى أربعة أقسام؛ أما القدماء فالخبر عندهم: إمّا معتبر وإمّا غير معتبر، والمعتبر تارة بقول مطلق وأخرى بالتقييد، فيقولون ـ مثلاً ـ: كتب يونس... كلّها صحيحة يعتمد عليها إلّا ما ينفرد به محمّد بن عيسى بن عبيد ولم يرو غيره، فإنّه لا يعتمد عليه ولا يُفتى به،[٢] أو إنّ هذه النسخة فيها نظر، لا يعرفها الكوفيّون.[٣]

السند بين المتأخّرين والقدماء

لا يتّفق القدماء والمتأخّرون في نظرتهم إلى السند فلا فرق بين صدر السند وذيله عند المتأخّرين.[٤] ففي هذا السند: محمّد بن الحسن بإسناده عن محمّد بن يعقوب عن عدّة من أصحابنا عن أحمد بن محمّد بن عيسى عن الحسين بن سعيد عن فضالة[٥] يقولون بالصحّة لوثاقة جميع هؤلاء الرواة في السند بلا أيّ فرق بين محمّد بن الحسن الطوسيّ والحلبيّ، وعدم وثاقة أي من هؤلاء الرواة تجعل الرواية ضعيفة عندهم.

---

١. الشيخ البهائيّ، *مشرق الشمسين*، ص٢٦-٢٩.

٢. الطوسيّ، *الفهرست*، الرقم٨١٣.

٣. النجاشيّ، *رجال النجاشيّ*، الرقم٧٢ و ٦٧٦.

٤. انظر: عمادي حائري، *بازسازي متون كهن حديث شيعه*، ص١٠٧.

٥. وعلى سبيل المثال انظر: الطوسيّ، *تهذيب الأحكام*، ج١، ص٩٨، ح١٠٤؛ ص٩٩، ح١٠٧؛ ص٢٨٣، ح١١٦؛ ج٢، ص٤٠، ح٧٦؛ ص٧٩، ح٦٤؛ ص٨٦، ح٨٧؛ ص١٨٤، ح٣٤؛ ج٣، ص٢٦، ح٤؛ ج٤، ص٨٧، ح٣.

أمّا القدماء فإنّهم يفكّكون هذا السند[١] ويقولون: المصدر الأوّل للرواية كتاب *تهذيب الأحكام* للشيخ الطوسيّ، وهو أخذ الرواية من كتاب *الكافي* لمحمّد بن يعقوب الكلينيّ، والكليني أخذها من المصدر الثالث، وهو كتاب *النوادر* لأحمد بن محمّد بن عيسى الأشعريّ، والمصدر الرابع *الكتب الثلاثون* للحسين بن سعيد، وأمّا الحسين بن سعيد فقد أخذ الرواية من كتاب فضالة. فالسند عندهم بمنزلة ذكر المصدر عندنا. هذا من جهة.

ومن جهة أخرى يقولون: الرواية من كتاب فضالة، وهو كوفي وسكن الأهواز،[٢] ثمّ كتابه صار إلى كتب الحسين بن سعيد وهو أهوازيّ، ثمّ من بعد ذلك سافر الحسين بن سعيد إلى قم وأجاز جماعة من مشايخ القميين،[٣] وأحمد بن محمّد بن عيسى هو أحد هؤلاء المشايخ، وروايتُه هذه الكتبَ من الروايات المعتبرة لكتب الحسين بن سعيد،[٤] كما إنّ أحمد بن محمّد بن عيسى نقلها في كتابه *النوادر*، وبواسطته نقلها الكلينيّ في كتاب *الكافي*، ثمّ بعد ذلك وصل كتاب الكلينيّ بإسنادٍ ذكر في *المشيخة*[٥] *والفهرست*[٦] إلى الشيخ الطوسيّ، وهو نقله في *التهذيب*.

---

١. السند عند القدماء يتكوّن من ثلاثة أجزاء:

أ. الطريق إلى مؤلّف الكتاب.

ب. مؤلّف الكتاب.

ج. طريق المؤلّف إلى الإمام عليه السلام.

فمثلاً في هذا السند: «محمّد بن يعقوب عن عدّة من أصحابنا عن أحمد بن محمّد بن عيسى عن الحسين بن سعيد عن ابن أبي‌عمير عن حمّاد عن الحلبيّ عن أبي عبد الله عليه السلام» محمّد بن يعقوب عن عدّة من أصحابنا عن أحمد بن محمّد بن عيسى طريق إلى الكتب الثلاثين للحسين بن سعيد، والحسين بن سعيد هو مؤلّف الكتاب، وابن أبي‌عمير عن حمّاد عن الحلبيّ طريق إلى أبي عبد الله عليه السلام. نعم، حيث إنّ في كثير من أسنادنا أكثر من مؤلّف ـ كما في هذا السند ـ، ففي كلّ مؤلّف وكتاب لا بدّ من ملاحظة هذه الأمور الثلاثة.

ثمّ إنّه قد يفرق بين الطريق إلى مؤلّف الكتاب والطريق من مؤلّف الكتاب إلى الإمام عليه السلام، ويعبّر عن الأوّل بالطريق وعن الثاني بالسند. انظر: محمد راتب، *تصحيح الأسانيد*، ص٢١-٢٢.

٢. انظر: النجاشيّ، *رجال النجاشيّ*، الرقم ٨٥٠.

٣. انظر: الطوسيّ، *الفهرست*، الرقم ٢٣٠.

٤. انظر: النجاشيّ، *رجال النجاشيّ*، الرقم١٣٦ و ١٣٧.

٥. انظر: الطوسيّ، *تهذيب الأحكام* (المشيخة)، ج ١٠، ص٥؛ *الإستبصار* (المشيخة)، ج ٤، ص٣٠٥.

٦. الطوسيّ، *الفهرست*، الرقم٦٠٣.

وهذا يعني أنّ كثيراً من أعلام الطائفة ـ من الكوفة وبغداد وقم والرّي ـ تلقّوا هذه الرواية بالقبول ونقلوها في كتبهم، فالرواية معتبرة.

وهذا بخلاف هذا السند: محمّد بن الحسن بإسناده عن محمد بن يعقوب عن عليّ بن إبراهيم عن أبيه عن النوفلي عن السكونيّ.[١] فالمتأخّرون يقولون: إنّ الرواية موثّقة،[٢] ولكن القدماء يلاحظون السند هكذا: الرواية من كتاب السكونيّ ـ كما يشهد بذلك طريقا النجاشيّ[٣] والشيخ[٤] في فهرستيهما ـ ثمّ بعد ذلك نقل هذا الكتاب الحسينُ بن يزيد النوفليّ، وعن النوفليّ لم يروِ هذا الكتاب إلّا إبراهيم بن هاشم، وبواسطته انتقل كتاب السكونيّ من الكوفة إلى قم،[٥] ثمّ عنه ابنه عليّ.

فمثلاً يقال: في الطبقة الّتي بعد السكونيّ ـ أي الطبقة الأولى بعد المؤلّف ـ وكذا الطبقة الثانية، لم يعتنِ الأصحاب بهذا الكتاب حتّى وصلت النوبة إلى الكلينيّ، فهو اعتنى بهذا الكتاب، ونقل منه كثيراً من رواياته في *الكافي*، ثمّ بعده الشيخ الطوسيّ. وهذا يعني إعراض كثير من أصحابنا عن هذا الكتاب، وهو يوجب الشكّ في صحّة الكتاب ومروياته.[٦]

وكذا الأمر في ما ابتدأ الشيخ الطوسيّ سنده في *التهذيب* بمحمّد بن عليّ بن محبوب.[٧]

وهذا السند عند المتأخّرين معتبر.

---

١. وعلى سبيل المثال انظر: الكلينيّ، *الكافي*، ج ١، ص١٢، ح٩ و ص٦٩، ح١ و ص٧١، ح١٢؛ ج٢، ص٤٧، ح٢ و ص٥٤، ح١ و ٤ و ص٥٦، ح٥ و ص٧٩، ح٥ و ص٨٢، ح٤ و ص٩٤، ح١ و ص١٠٠، ح٦.

٢. هذا بناءً على وثاقة النوفليّ والسكونيّ، ولكن قد اختلف الأعلام في وثاقتهما. وإن شئت التفصيل فراجع خاتمة *مستدرك الوسائل* للنوريّ، ج ٤، ص١٥٩، وما بعدها.

٣. النجاشيّ، *رجال النجاشيّ*، الرقم ٤٧.

٤. الطوسيّ، *الفهرست*، الرقم ٣٨.

٥. النجاشيّ، *رجال النجاشيّ*، الرقم ١٨، وفيه: أصحابنا يقولون: أوّل من نشر حديث الكوفيين بقم هو.

٦. أقول: نحن لا نعتقد بإعراض الأصحاب عن كتاب السكونيّ، وما ذكرناه في المتن للتقريب ومجرّد مثال. ثمّ هنا بحث حول الإعراض ذكرناه في الفصل الأوّل، في البحث حول خصائص فهارس الإمامية (شهرة الكتب)؛ فراجع.

٧. انظر: الطوسيّ، *تهذيب الأحكام*، ج١، ص٨، ح١٣ و ص١٣، ح٢٦ و ٢٧ و ص١٦، ح٣٤ و ص٢٣، ح٦٠ و ص٢٥، ح٤ و ص٢٦، ح٥ و ص٢٩، ح١٦ و ص٣٣، ح٢٥ و ص٣٤، ح٢٩، ٣٠ و ٣١ و ص٤٤، ح٦٢ و ٦٤ و ص٥٠، ح٨٤ و ص٥١، ح٨٩ و ص٦٤، ح٣٠ و ص٧٨، ح٥١ و ص١٠١، ح١١٣ و ص١٠٤، ح٢ و ص١٠٧، ح١١ و ص١١٢، ح٣٠ و ص١١٣، ح٣٣ و ص١٢١، ح١٢. وهذا في ربع من المجلّد الأوّل فقط.

وأمّا الكلينيّ والصدوق فلم ينقلا عنه إلّا روايات قليلة،[١] وهذا يعني أنّ أصحابنا القمّيين أعرضوا عن هذا الكتاب، وهذا يوجب التردّد في اعتبار الكتاب.

فعدم ذكر رواية في الكتب المعتبرة والمشهورة، مثل كتاب *النوادر* لأحمد بن محمّد بن عيسى الأشعريّ، والكتب الثلاثين للحسين بن سعيد، وكتاب *النوادر* لمحمّد بن أبي عمير، وكتاب *المشيخة* للحسن بن محبوب، معناه إعراض الأصحاب عنها.

ثمّ إنّ منهج القدماء وليدُ عواملَ ومبتنٍ على أمور سنذكرها في الفصل الثاني، كما إنّ لإعراض المتأخّرين عن هذا المنهج عوامل سنذكرها في هذا الفصل إن شاء الله تعالى.

إلّا أنّه لا بدّ من بيان أمر هنا. وهو أنّ منهج القدماء الّذي عبّر عنه سيّدنا الأستاذ المددي ﷾ بالتحليل الفهرستيّ، هو منهج نتمكّن بمعونته من تحليل كثير من فتاوى القدماء وآرائهم. مثلاً إنّ البحث في كون الشهرة جابرة لضعف السند، وكون الإعراض مخلّاً به، -وقد كثر كلام المتأخرين فيه،[٢]- هو بحثٌ يرتبط بهذا التحليل، فالشهرة والإعراض حكايتان ظاهريتان عن هذا التحليل عند القدماء،[٣] ولا بدّ من الرجوع إلى جذور هذه البحوث للتاكّد أو الاستيثاق او تحصيل الوثوق.[٤]

---

١. أمّا الكلينيّ فلم ينقل عنه إلّا رواية واحدة. انظر: *الكافي*، ج٢، ص١١٢، ح٩. وأما الشيخ الصدوق فنقل عنه ٧ روايات. انظر: *من لا يحضره الفقيه*، ج٣، ص١٣٨، ح٣٥٠٩ و ص٢٣٨، ح٣٨٧٠ و ص٣٠٤، ح٤٠٨٩ و ص٥٣٩، ح٤٨٥٦ و ص٥٤٩، ح٤٨٩١؛ ج٤، ص٢٤٠، ح٥٥٧٤ و ص٢٤٥، ح٥٥٨٠.

٢. انظر: الأنصاريّ، *فرائد الأصول*، ج١، ص٥٨٧؛ النائينيّ، *فوائد الأصول*، ج٣، ص١٥٣؛ ج٤، ص٧٨٧؛ الآمليّ، *مجمع الأفكار*، ج٤، ص٤٧٢؛ الشيخ البهائيّ، *زبدة الأصول*، ج٤، ص٣٦٨.

٣. توضيح ذلك: أنّ القدماء يعملون بالرواية إذا وردت في كتاب معتبر مشهور ولو وصلت إليهم بسند ضعيف. ثمّ بعد ذلك ـ أي بعد ذهاب الأصحاب إلى حجّية أخبار الآحاد ـ بنى أصحابنا اعتبارَ الروايات على صحّة السند، فحينئذ رأوا روايات كثيرة عمل قدماء أصحابنا بها مع أنّها ضعيفة الأسانيد، فالتجأوا إلى تبرير ذلك بأنّ هذه الروايات وإن كانت ضعيفة سنداً إلّا أنّ عمل مشهور القدماء بها جابرٌ لضعفها. وبعكس ذلك كان الأمر في مسألة الإعراض وكاسريته. وانظر: مددى، *نگاهي به دريا*، ص٣٦٠-٣٦٢.

٤. اعلم أنّ الاعتناء بالفهارس والرجوع إليها للوثوق بصدور الرواية والعمل بها. وهنا طريق آخر للوثوق بصدور الرواية نعبّر عنه بمنهج الاعتماد على نقّاد الحديث.

وتوضيح ذلك: أنّ أحد أسباب حصول الوثوق بصدور الرواية هو روايتها من قبل بعض المشايخ الثقات المعروفين بنقّاد الأحاديث من غير ردّ لها وإنكار مضمونها، فكانوا يعتبرون ذلك وجهاً كافياً في الاعتماد على الرواية. فنحن إذا راجعنا ⇦

☜ مصادر أصحابنا الإمامية نجد الاستناد إلى هذا الوجه في تحصيل الوثوق بصدور الرواية.

فعلى سبيل المثال لاحظ هذه العبارات:

أ. قال الصدوق: كان شيخنا محمّد بن الحسن بن أحمد بن الوليد رحمه الله سيّئ الرأي في محمّد بن عبد الله المِسْمَعي راوي هذا الحديث، وإنّما أخرجت هذا الخبر في هذا الكتاب لأنّه كان في كتاب الرحمة، وقد قرأته عليه فلم ينكره ورواه لي (الصدوق، *عيون أخبار الرضا* عليه السلام، ج٢، ص٢١-٢٢).

ب. وقال أيضاً: إنّ شيخنا محمّد بن الحسن رحمه الله كان لا يصحّحه ويقول: إنّه من طريق محمّد بن موسى الهَمْداني، وكان كذّاباً غير ثقة، وكلّ ما لم يصحّحه ذلك الشيخ ـ قدّس الله روحه ـ ولم يحكم بصحّته من الأخبار فهو عندنا متروك غير صحيح (الصدوق، *من لا يحضره الفقيه*، ج٢، ص٩٠).

ج. قال الشيخ في ترجمة زيد النَّرْسي وزيد الزرّاد حيث قال: لهما أصلان. لم يروهما محمّد بن عليّ بن الحسين بن بابويه، وقال في فهرسته: لم يروهما محمّد بن الحسن بن الوليد، وكان يقول: هما موضوعان، وكذلك كتاب خالد بن عبد الله بن سَدِير، وكان يقول: وضع هذه الأصول محمّد بن موسى الهَمْداني (الطوسيّ، *الفهرست*، الرقم٢٩٩-٣٠٠). فظاهر الصدوق أنّه اعتمد على ابن الوليد، ولأجله لم يذكر رواية من هذين الأصلين في كتبه، وكذا الأمر في كتاب خالد بن عبد الله بن سَدِير.

د. قال النجاشيّ في ترجمة محمّد بن أحمد بن يحيى الأشعري ـ بعد أن نقل أنّ ابن الوليد استثنى روايات جماعة من كتاب نوادر الحكمة ـ: وتبعه أبو جعفر بن بابويه على ذلك (النجاشيّ، *رجال النجاشيّ*، الرقم٩٣٩).

هـ. قال ابن قُولَوَيْه: إنّا لا نحيط بجميع ما روي عنهم في هذا المعنى ولا في غيره، لكن ما وقع لنا من جهة الثقات من أصحابنا ـ رحمهم الله برحمته ـ (ابن‌قولويه، *كامل الزيارات*، ص٤).

و. قال السيّد ابن طاووس: ربما يكون عذري أيضاً فيما أرويه عن بعض من يطعن عليه أنّني أجد من أعتمد عليه من ثقات أصحابنا الذين أسندت إليهم عنه أو إليه عنهم قد رووا ذلك عنه، ولم يستثنوا تلك الرواية ولا طعنوا عليها ولا تركوا روايتها فأقبلها منهم (ابن‌طاووس، *فلاح السائل*، ص٩).

ولعلّ الحال بالنسبة إلى أصحاب الإجماع أيضاً كذلك.